

بيان صحفي

اعتقالات ممنهجة بحق المسلمين في تاتارستان وبشكيريا

(مترجم)

بدون لفت أنظار وسائل الإعلام قامت الأجهزة الأمنية في تاتارستان وبشكيريا بمداهمات واعتقالات واسعة بحق المسلمين بسبب الاشتباه بمشاركتهم في أعمال حزب التحرير. في المجمل تم القيام بأكثر من ٢٠ عملية مداهمة واعتقال في قازان وسيبائي وبايماك يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيو.

وكنتيجة لهذه الاعتقالات في تاتارستان تم توجيه تهمة بحسب القسم الأول من المادة ٢٠٥,٥ من القانون الجنائي لروسيا الاتحادية (تنظيم أعمال منظمة إرهابية) لكل من زيناتوف إيلنار وهو من مواليد ١٩٨٣. وتوليياكوف مارات من مواليد ١٩٧٩. وفي بشكيريا وبحسب المادة نفسها تم وضع كل من ساجادييف اينور، والسينبايف شوكت وياناشيف ايناز، تحت الإقامة الجبرية، وإلى الآن لم يعرف بعد مكان وجود كاراسبايف روستام. أما بقية المعتقلين فقد أخلي سبيلهم بدون توجيه تهمة لهم.

معاونو جهاز الأمن الفدرالي الروسي في بشكيريا وتاتارستان قاموا بتنفيذ هذه الحملة بشكل متزامن تقريبا وبعد ذلك انتقلوا إلى تلفيق تهمة جنائية بحق المشتبه بأنهم من أعضاء في حزب التحرير.

هذا الفعل المتزامن في الجمهوريات الجارات يمكن تفسيره بما يلي: إنه في ١٦ أيار قام السكرتير العام لمجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشايف بزيارة مدينة قازان، حيث إنه عقد اجتماعا عاجلا مع رئيس مقاطعة بروفليجسكي الاتحادي والمسؤولين الاتحاديين بخصوص مسألة (الإرهاب والتطرف). بغض النظر عن أن التقارير المعلنة كانت تحت بند (سري)، وعلى ما يبدو أن نتائج هذا الاجتماع يجب أن تقرر مواد أخرى لمحاربة (الإرهاب) في القانون الجنائي، أي أن اعتقال المسلمين في جمهوريات حوض الفولغا يتم إملؤها بحسب الخطة المصادق عليها لمكافحة ما يوصف بـ(الإرهاب). وليس اقتراح جريمة ذات طابع إرهابي.

ويبقى الأساس الوحيد لتلفيق التهمة بحق أعضاء حزب التحرير كما هو سابقا، وهو ما لم يتم تبريره من المحكمة العليا في العام ٢٠٠٣ حيث تم وضع حزب التحرير على لائحة المنظمات الإرهابية، ولذلك فإن تصرف الأجهزة الأمنية لا يمكن تسميته إلا عنفاً وملاحقاتٍ بسبب الاعتقاد.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في روسيا